

الفصل الثاني

الحكومة العالمية

في رأى المدرسة الأنجلو سكونية

١ - مشروع توماس مورس :

ولد توماس مورس في لندن سنة ١٤٧٧، ودرس في جامعة أكسفورد وظل يتدرج في مناصب الدولة حتى صار المتحدث بلسان مجلس العموم، ثم عين وزيراً. غير أن خلافاً ثار بينه وبين الملك هنرى الثامن، وتطور هذا الخلاف حتى أدى إلى الحكم عليه بقطع رأسه، وقد نفذ فيه الحكم سنة ١٥٣٥.

وفي سنة ١٥١٥ كان في بعثة دبلوماسية في الأقاليم البلجيكية، وأثناء هذه الرحلة ألف كتاباً سماه «أيتوبيا» وصف فيه دولة مثالية أطلق عليها هذا الاسم، وسمى سكانها «الأيتوبيين» ووصف هذه الدولة بأنها تعيش في سلام دائم مصدره تعديل نظامها الاجتماعي تعديلاً جعلها أمة لا تتحكم فيها الفوارق الاجتماعية أو الطبقات، ولا يوجد فيها فقراء. وخلاصة آرائه أن تحويل الإنسان من مخلوق سفاك للدماء إلى إنسان محب للسلام أمر ممكن إذا استطعنا السيطرة على غرائزه بإصلاح وضعه الاجتماعي.

وقد تكون فلسفته هذه هي النواة الأولى للفلسفة الماركسية التي ترى أن

تغيير الأوضاع الاجتماعية في دول العالم، وإحلال النظام الشيوعي محلها يكفل للبشر سلامًا دائمًا.

٢ - مشروع وليم بن :

وليم بن نبيل إنجليزي، وشخصية عالمية ممتازة. كان يتمنى إلى جمعية مسيحية ذات صبغة خاصة تسمى «جماعة الكويكرز» وقد هاجر إلى أمريكا وأسس فيها دولة سميت، فيما بعد، باسمه. وهي «بنسلفانيا» وقد طبق فيها الأحكام والمبادئ التي نادى بها في كتابه «مشروع للسلام الأوربي في الحاضر والمستقبل» فجعلها دولة لا تستبيح استعمال القوة في علاقاتها الداخلية أو الخارجية، ولا تبيح لأى فرد من أهلها حمل السلاح. والآراء التي تضمنها كتابه تتلخص فيما يلي :

١ - أن يقوم بين الدول الأوربية اتحاد مصدره الإخاء والحب المتبادل بين كافة الشعوب. ويتم ذلك بمنح التنافس في التسليح، على ألا يكون هذا المنع مأسًا بالشئون الداخلية لأية دولة، أو متعارضًا مع سيادتها، أو ضارًا باقتصادياتها.

٢ - يقوم بمعاونة الاتحاد في أداء هذه الرسالة برلمان مؤلف من الدول الأوربية يتولى وضع القواعد العادلة التي يلزم الحكام بمراعاتها. ويتولى هذا البرلمان أمر الفصل في كل ما ينشأ من خلاف بين الدول، وتصدر قراراته بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات.

٣ - يتألف هذا البرلمان من تسعين عضوًا، وتكون كل دولة ممثلة فيه بأعضاء حسب قوتها فيكون للإمبراطورية الألمانية اثنا عشر عضوًا، وفرنسا عشرة أعضاء ولأسبانيا عشرة، وإنجلترا ستة، ولكل من السويد وهولندا أربعة وهكذا . . .

٤ - لم يذكر في مشروعه شيئاً عن الوسائل التي يجب اتخاذها ضد كل دولة لا تنفذ قرارات برلمانه المقترح، وقد تكون علة ذلك أن مشروعه يقوم على المسألة وعلى مبادئ «جماعة الكويكرز» وكلاهما لا يبيح استعمال القوة، ولا التهديد بها. وقد أغفل التعرض لاتخاذ وسائل قهرية لإملاء السلام، وكأنه افترض أن مثل هذه العقبة لن تعترض سبيل مشروعه فاكفى بأن تكون «قوة الرأي العام» هي العامل القوي في تنفيذ قرارات البرلمان.

وموجز رأيه أن تنظيم المجتمع الأوربي على أساس من العدل يؤدي حتماً إلى استتباب السلام، لأن الرأي العام بطبيعته يحب العدل، فهو الحارس الأمين للسلام العام.

٣ - مشروع جريميه بتام :

ولد جريميه بتام سنة ١٧٤٨ في لندن، ولما شب أخذ يعد نفسه ليكون محامياً مثل والده، لكنه سرعان ما ترك المحاماة وعكف على التأليف في القانون والفلسفة وتوفى سنة ١٨٣٢.

أما قضية السلام فقد تناول دراستها في كتابه (مبادئ القانون الدولي العام) وهو مقسم إلى أربعة أبواب، أهمها الباب الرابع الذي جعل عنوانه «مشروع لسلام عالمي دائم» . . .

وفكرته بشأن تحقيق السلام تتفق مع نظريته الاقتصادية عن المنفعة. فمشروعه يهدف إلى تحقيق أكبر قسط من السعادة لأكثر عدد من الأفراد. وأكبر عدد في نظره هو شعوب العالم قاطبة. فغاية السياسي يجب ألا تقف عند حدود بني جنسه يسعى لتحقيق السعادة لهم وحدهم، بل يجب أن يتخطى الحدود القومية فيعمل على نشر الرخاء والسلام بين أبناء البشر جميعاً. ويقدم لتحقيق هذه الأهداف المقترحات الآتية :

١ - تخفيض سلاح كافة الدول.

٢ - تحرير جميع المستعمرات وجلاء المستعمر عنها. ويشير بذلك إلى إنجلترا وفرنسا ثم يحلل السياسة الإنجليزية ويستنتج من تحليله أنه ليس من مصلحة إنجلترا أو فرنسا أن تكون لها أية مستعمرة، ولا أن تبرم إحداها أية معاهدة مع دولة أجنبية، ولا أن تكون لها قوات بحرية أكثر من التي تكفي لمكافحة القرصان.

ثم يأخذ بعد ذلك في توضيح آثار التنازل عن المستعمرات، فيبين أنه سيكون من أسباب استتباب السلام. لأن امتلاك مستعمرات فيما وراء البحار من أسباب إثارة المنازعات، وتوسيع مجالها، وتثور الحروب من أجلها. وبخاصة لأن حجج تملك هذه المستعمرات قابلة للأخذ والرد، خاضعة للنقاش والجدل. وفوق هذا وذاك فإن كثيراً من المستعمرات تكون عبئاً على المستعمر، لا تزيده شيئاً بل تستنفد من إيراده أموالاً يكون الشعب الأصيل أولى بها وأحق.

٣ - مكافحة المعاهدات السرية، والديبلوماسية الخفية لأنها تعكران جو السلام والحرية، ولا تتفقان مع قضاياها.

٤ - تشجيع تبادل التجارة بين مختلف البلاد.

٥ - إنشاء محكمة عدل دولية تفصل في الخصومات، ولكن ليس لها أن تفرض عقوبات.

٦ - تكوين ما يسمى (ديت) أي هيئة دولية مكونة من نائبين عن كل دولة. وتكون المناقشات في تلك الهيئة علنية ليكون الرأي العام العالمي على علم بقضاياها. وليدافع عن السلام والأمن.

ونستطيع أن نفهم من كل هذا أن بنتم يعتبر في طليعة المنادين

بالدبلوماسية المفتوحة، وهي السياسة التي نادى بها الرئيس ولسن فيما بعد، وكلاهما قد فشل في سياسة الاعتماد على الرأي العام. فكما أن مبادئ بنتام ومشروعاته لم تستطع أن تحول دون الحروب الناجمة عن الثورة الفرنسية. ولا أن تحول دون حروب نابليون كذلك لم تستطع مبادئ الرئيس ولسن أن تحول دون وقوع الحرب العالمية الثانية.

وقد يبدو لمن ينظر إلى المنهج العام للمدرسة الأوربية، والمدرسة الأنجلوسكسونية نظرة غير عميقة أنه ليس بينهما فرق جوهري. فكلا المنهجين يدعو إلى إقامة اتحاد دولي يكفل السلام والأمن، وكلاهما يقترح إنشاء أنظمة لتحقيق هذه الغاية. ولكن إذا تعمق الإنسان في الدرس ظهر له ما بينهما من فروق جوهريّة: فالالاتحاد الذي تقترحه المدرسة الأوربية يستند إلى قوة مادية تفرض العقوبات الرادعة على كل دولة تخل بالتزاماتها، أو تعكز جو السلام العالمي، أما الاتحاد الأنجلوسكسوني فيعتمد على قوة الرأي العام الذي يجعل الدول تخشى بأسه فلا تخل بالتزاماتها، ولا تتوانى في تنفيذ ما يفرضه عليها التنظيم الدولي.